رئيس الجمهورية لدى ترؤسه اجتماعاً موسعاًبالحديدة:

على الجميع مضاعفة الجهود لرفع معدلات الانتاج وخدمة المواطنين

الحديدة محافظة متميزة وهي سلة اليمن الغذائية وعلى محلياتها دعم هذا التوجه

الحديدة /سبأ:

رأس فخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية أمس بمدينة الحديدة اجتماعا موسعا ضم الاخوة أحمد عبد الله الحجري محافظ محافظة الحديدة وحسن أحمد الهيج الأمين العام للمجلس المحلي ووكلاء المحافظة واعضاء المجلس المحلي والمكتب التنفيذي واعضاء مجلس النواب ومدير أمن المحافظة والشخصيات الاجتماعية بالمحافظة .

وقد اطلع فخامته خلال الاجتماع على مستوى أداء المكاتب الحكومية والمجالس المحلية في المحافظة وسير تنفيذ الاعمال في عدد من المشروعات التنموية والاستثمارية.

وتحدث فخامة الرئيس في الاجتماع .. معبرا عن تقديره لكل الجهود المبذولة للارتقاء بالأداء ..وحث الجميع على مضاعفة الجهود من اجل رفع معدلات الإنتاج وخدمة المواطنين وتحقيق تطلعاتهم وآمالهم ..والعمل الجاد لمحاربة كل الظواهر السلبية التي تسيء إلى الوطن وتعرقل مسيرة التنمية.. مشيرا إلى الدور الذي يجب ان تضطلع به المجالس المحلية في محافظة الحديدة

لتعزيز مسيرة التنمية الشاملة خصوصا في ظل ما تمتلكه المحافظة من امكانيات كبيرة لتحقيق نهضة زراعية وسياحية وسمكية واسعة .

واكد ان محافظة الحديدة تعتبر من المحافظات المتميزة وتعد سلة اليمن الغذائية, حيث تلبي احتياجات عدد من المحافظات من المواد الغذائية واحتياجاتها من اللحوم البيضاء والحمراء وغيرها .. مشيرا إلى أن ذلك تحقق نتيجة للاهتمام الكبير الذي توليه الدولة للأودية الزراعية في المحافظة إلى جانب اهتمامها بالثروة السمكية والحفاظ عليها.

وقال فخامته :" إن المجالس المحلية معول عليها دعم هذا التوجه وستحظى بصلاحيات أوسع في المرحلة القادمة, عند إقرار مشروع التعديلات الدستورية لتطوير النظام السياسي والديمقراطية

..والتي كنا قد أعلنا عنها في النصف الثاني من العام الماضي ومن شأنها تحويل المجالس المحلية إلى نظام الحكم المحلي وبصلاحيات واسعة».

وأشار فخامة الأخ الرئيس إلى ما لهذه التعديلات من أهمية كونها ستمنح السلطة المحلية حرية انتخاب المحافظين وانشاء الشرطة المحلية التي ستكون الداعم الأساسي والرئيسي للأمن العام المناط به حفظ النظام والقانون, كما أن التعديلات الدستورية تشمل اعتماد النظام الرئاسي ونظام الغرفتين البرلمانيتين واقامة مايسمى بمجلس الامة والذي سيضم اعضاء من مجلسي النواب والشورى .

واكد على ضرورة الاهتمام بالسلطة القضائية وتطوير القضاء من خلال الدفع بمجموعة من الشباب للالتحاق بالمعهد العالي للقضاء والعمل على تطبيق قانون المرافعات وتحديد مواعيد إصدار

الاحكام القضائية وعدم المماطلة او تاخير تنفيذ الاحكام .

وشدد فخامته على أهمية التوسع في الزراعة واستصلاح المزيد من الاراضي الزراعية وايلاء اهتمام اكبر بالثروة السمكية كونها من الثروات التي لا تنضب, فضلا عن كون قطاعي الزراعة والأسماك يعدان رافدين أساسيين للاقتصاد الوطني .

وأكد ان الدولة ستستمر في دعمها للقطاعين الزراعي والسمكي من خلال انشاء المزيد من السدود والحواجز المائية وكذا مراسي الاصطياد وتقديم الدعم والتسهيلات للجمعيات التعاونية والصيادين لمضاعفة الإنتاج السمكي وبما يحقق الوفرة للاستهلاك المحلي واستقرار اسعار الاسماك وزيادة التصدير إلى الخارج .. داعيا القطاع الخاص للاستثمار في المحافظة والاستفادة من المقومات الاستثمارية التي تتميز بها .

كما اكد فخامته الرئيس اهتمام الحكومة بالمواطنين ،، لافتا إلى الإجراءات والمعالجات التي اتخذتها للتسريع بعملية التنمية وتحسين الاحوال المعيشية وتحقيق الاستقرار التمويني والامن الغذائي, فضلا عن عن تبني الحكومة لمشروع يهدف إلى رفع قيمة الضمان الاجتماعي ليصل إلى عشرة ملايين مواطن .

ووجه فخامة الرئيس وزارة الصناعة والتجارة ومكاتبها في المحافظات بمراقبة الاسعار ومتابعة الافران والمخابز والزامها بالتقيد بالأوزان والجودة وضبط المخالفات واغلاق الافران والمخابز التي تخالف المقاييس والأوزان المحددة .. منوها إلى ان الارتفاع في الاسعار هو ارتفاع عالمي ولن يستمر طويلا, فهناك توقعات أن تنتهي موجة الارتفاعات السعرية عالميا لعدد من السلع في شهر يوليو من العام الحالي .. داعيا المواطنين في ذات الوقت إلى ترشيد الانفاق وعدم المغالاة في الإنفاق والاسراف في المناسبات .

ضرورة الاهتمام بالسلطة القضائية وتطوير القضاء

قطاع الزراعة والاسماك رافدان اساسيان للاقتصاد الوطني

مشروع حكومي لرفع قيمة الضمان وعلى وزارة الصناعة مراقبة الاسعار

خلال الاجتماع الأسبوعي لمجلس الوزراء:

إقرار توسيع عضوية لجنة إعداد مشروع قانون التقسيم الإداري للجمهورية

الموافقة على استضافة الدورة الوزارية للجنة الاقتصادية لغرب آسيا (الاسكوا)

صنعاء/سبأ:

وافق مجلس الوزراء في اجتماعه الاسبوعي امس برئاسة الدكتور على محمد مجور، رئيس المجلس ، على طلب وزير الإدارة المحلية رئيس اللجنة الفنية لإعداد مشروع قانون التقسيم الإداري للجمهورية اليمنية بشان إضافة ممثلين لعدد من الجهات إلى عضوية اللجنة الفنية التي تستدعي الحاجة وجود ممثلين لها في اللجنة تعزيزا لعملها.

وجاءت موافقة مجلس الوزراء على هذا الطلب عقب اطلاعه على تقرير وزير الإدارة المحلية حول نتائج اعمال اللجنة الفنية لإعداد مشروع قانون التقسيم الاداري للجمهورية المرحلة الاولى (الاعمال المكتبية) ، حيث ثمن المجلس الاعمال التي أنجزتها اللجنة الفنية في اطار الاعداد لمشروع التقسيم الإداري ، موجها اللجنة بوضع الأسس الخاصة بتسمية الشوارع وترقيمها على مستوى المدن الرئيسية والثانوية .

وتضمن التقرير جملة الاعمال المنجزة من قبل اللجنة الفنية حتى ديسمبر 2007م ، والتي شملت اعداد وتجهيز ومتابعة كافة الوثائق والإمكانات المادية والبشرية اللازمة لبدء عمل اللجنة وكذا اجراء المقارنة لبيانات المكونات الادارية على مستوى الجمهورية على ضوء التعداد السكاني لعام 1994م مع تعداد 2004م والخرائط على مستوى الريف والحضر الى جانب اعداد التقارير الفنية الأولية حول التداخلات الادارية والمشاكل القائمة حاليا في مكونات التقسيم الاداري وغيرها من المهام المتعلقة بالأسس القانونية للتقسيم الاداري والآلية التنظيمية لعملية التقسيم.

كما تضمن التقرير الاعمال المتبقية امام اللجنة الفنية والمقرر انجازها خلال الفترة المقبلة والمتمثلة في مرحلة حفظ وتوثيق الاعمال المكتبية ومرحلة الاعداد والتهيئة لأعمال النزول الميداني ومرحلة اعداد وتجهيز مشروع قانون التقسيم الاداري ومرحلة اعداد القوائم الخاصة بالمكونات الادارية (ريف وحضر) وختاما مرحلة التقسيم.

كما ناقش مجلس الوزراء مذكرة وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل بشأن رفع عدد الحالات المستفيدة من الضمان الاجتماعي ، وبهذا الصدد شكل المجلس لجنة وزارية لدارسة الموضوع من كافة النواحي والرفع بالنتائج للمناقشة واتخاذ القرارات المناسبة.

وافقت الحكومة من حيث المبدأ على استضافة اليمن للدورة الوزارية الخامسة والعشرين للدول الاعضاء في اللجنة الاقتصادية لغرب آسيا (الاسكوا) ، وكلف نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية وزير التخطيط والتعاون الدولي متابعة الجوانب المتعلقة بالاعداد والتحضير للمؤتمر.

ووافق المجلس على الاتفاقية الدولية للإنقاذ البحري لعام 1989م ووجه الوزراء المعنيين بمتابعة استكمال الاجراءات الدستورية اللازمة بشان الاتفاقية التي تهدف الى المساهمة في حماية البيئة من خلال تقديم عمليات الإنقاذ الفعالة والمنفذة في الوقت المناسب وكذا ضمان توافر حوافز كافية للأشخاص الذين يضطلعون بعمليات الإنقاذ المتعلقة بالسفن والممتلكات الاخرى المهددة .

تجدر الإشارة الى ان هذه الاتفاقية تعتبر احدى اتفاقيات المنظمة البحرية الدولية ووصل عدد الاطراف الموقعة عليها الى 56 دولة منها سبع دول عربية.

الى ذلك اقر مجلس الوزراء خطة عمله للعام الجاري2008م والملخص التنفيذي لنتائج متابعة ومراجعة الموضوعات الوزارية المقدمة للأمانة العامة للمجلس على مستوى كافة الوزارات والجهات التابعة لها .

وقد أحال مجلس الوزراء تقرير أمانته العامة حول مستوى تنفيذ أوامر المجلس من قبل كافة الجهات للفترة من اكتوبر 2006 - الى ديسمبر 2007م الى جانب التقرير الأولي الخاص بنتائج اعمال جلسات مجلس الوزراء للفترة من يناير- ديسمبر 2007م الى جميع الوزارات للمراجعة وتقديم الملاحظات في غضون ثلاثة اسابيع للمناقشة واتخاذ ما يلزم ، مشيدا بهذا الخصوص بالجهود التي بذلتها امانة المجلس لاعداد التقريرين.

جدير بالذكر ان خطة عمل مجلس الوزراء للعام الجاري 2008م تم إعدادها استنادا إلى المصفوفة الوزارية التنفيذية للبرنامج الانتخابي لفخامة رئيس الجمهورية والخطة الخمسية الثالثة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية 2006 - 2010م والبرنامج العام للحكومة والاستراتيجية القطاعية والمقترحات التي تقدمت بها الوزارات حول موضوعاتها باعتبارها ضرورة وتتطلب النظر فيها ضمن خطة المجلس للعام الجاري وبلغ اجمالي المواضيع التي تضمنتها الخطة 467 موضوعا بمتوسط شهري 39 موضوعا.

الشورى يؤكد ضرورة اعتماد استراتيجية وطنية خاصة بمخزون اليمن من الحبوب

صنعاء /سبأ:

أكد مجلس الشورى ضرورة اعتماد استراتيجية وطنية خاصة بمخزون اليمن من الحبوب.

وشدد تقرير لجنة الزراعة والأسماك والموارد المائية بالمجلس الذي استعرضه المجلس في اجتماعه اليوم على ضرورة إيجاد مؤسسات تُعنى باستقبال الحبوب المنتجة محلياً وتحسين صناعة الخبز، وتحسين بيئة تخزين الحبوب المنتجة محليا والمستوردة من الخارج بهدف تقليل الفاقد منها وتفعيل مستوى الرقابة على إنتاج واستيراد وتداول محاصيل الحبوب.

وناقش مجلس الشورى في إطار اجتماعه الثالث من دورة انعقاد السنوية الأولى للعام الحالي 2008م أمس برئاسة رئيس مجلس الشورى عبد العزيز عبد الغني موضوع الفجوة بين إنتاج واستهلاك القمح والحبوب الأخرى والبقوليات .

وتضمن تقرير لجنة الزراعة عرضاً للوضع الراهن فيما يخص إنتاج واستيراد الحبوب وفي مقدمتها القمح، من خلال إيراد بيانات تفصيلية تتعلق بالمساحات المزروعة من القمح والحبوب الأخرى والبقوليات، وكميات الإنتاج والقيمة، وكذا حجم الواردات من الحبوب الرئيسية والبقوليات، خلال الفترة من 2006-2000م.

كما تضمن التقرير في قسمه الثاني الاستنتاجات التي أكد من خلالها الحاجة إلى استغلال الإمكانيات المتاحة للأراضي الزراعية لتغطية جزءً من احتياجات البلاد من محاصيل الحبوب والبقوليات والاستفادة القصوى من مزايا التنوع في بيئة الأراضي الزراعية واستخدام التكنولوجيات الحديثة في الري.

وأكد التقرير أيضاً أهمية اعتماد الخارطة المحصولية لإنتاج المحاصيل المختلفة وتحديد المنطقة الأولى والثانية والثالثة لإنتاج المحصول الواحد، واستغلال البيئات المختلفة لإنتاج بعض المحاصيل على مدار السنة خاصة إنتاج البذور الأساسية اللازمة لتموين المناطق الرئيسية والمناطق الأخرى الصالحة للزراعة.

ودعا التقرير إلى زيادة مستوى الخدمات الزراعية بما فيها خدمة الإرشاد الزراعي، والاستخدام الأفضل للمدخلات الزراعية.

كما دعا التقرير إلى الاستفادة من البحث العلمي في تحقيق مستوى أفضل في الإنتاج السنوي وإنتاجية الهكتار الواحد من القمح والحبوب الأخرى.

وقد أوصى التقرير باعتماد خطة للتوسع التدريجي في إنتاج الحبوب الرئيسية والبقوليات، وتحديد المساحات الخاصة بزراعة هذا النوع من المحاصيل الزراعية ضمن الإمكانيات المتاحة.

كما أوصى بضرورة إعطاء الأولوية لإيجاد المخزون الاستراتيجي وبما يحقق مفهوم الأمن الغذائي،وإعمال الرقابة على ما يتم استيراده من محاصيل الحبوب وفي المقدمة القمح من حيث مواصفات الجودة.

تشكيل لجنة لدارسة تظلمات القضاة وأعضاء النيابة

صنعاء/ سبأ:

شكل مجلس القضاء الأعلى لجنة من بين أعضائه لدراسة تظلمات القضاة وأعضاء النيابة بشأن التسويات والترقيات التي تمت مؤخرا وتقديم التقارير بشأنها إلى المجلس والبت فيها وفقاً للقانون.

ووافق المجلس في اجتماعه أمس برئاسة رئيس مجلس القضاء رئيس المحكمة العليا القاضي عصام السماوي على انتداب قاضيين للعمل بمحكمة استئناف محافظة أبين وكلف المجلس وزير العدل بإصدار قراري الانتداب.

كما أقر المجلس تعيين قاضيين في محكمة جنوب غرب الأمانة الابتدائية ومحكمة رصد الابتدائية محافظة أبين وكلف التفتيش القضائي بتقديم المرشحين لبقية الشواغر في الجلسة القادمة وذلك في ضوء مناقشة مذكرة وزير العدل بشأن تغطية الشواغر في بعض الشعب الاستئنافية والمحاكم الابتدائية.

واستعرض المجلس طلب وزير العدل بشأن تعيين خريجي الدفعة الثالثة عشر من المعهد العالي للقضاء وعددهم ثلاثة وعشرين قاضيا، تمهيداً لاتخاذ الإجراءات القانونية لتعيينهم في القضاء وتوزيعهم على المحاكم، واقر المجلس استكمال المناقشة للجلسة القادمة.

كما استعرض المجلس مذكرة النائب العام بشأن طلبات أعضاء النيابة العامة للإحالة إلى التقاعد.. حيث وافق على طلبات أربعة منهم ووجه النائب العام باتخاذ الإجراءات اللازمة للتنفيذ.

واستمع مجلس القضاء الأعلى إلى تقرير وزير العدل بشأن مشاركته في المؤتمر الإقليمي بشأن دعم تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بمكافحة الفساد والإصلاح القضائي الذي عقد بالأردن، إضافة إلى ما تم استعراضه في المؤتمر بشأن الإصلاحات المؤسسية والتشريعية التي قامت بها اليمن في مجال الإصلاح القضائي ومكافحة الفساد، وكذا نتائج المباحثات التي أجراها وزير العدل مع نظرائه المشاركين في المؤتمر.